الآليات التنظيمية لتكامل المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية بالجزائر

رياض زلاسي*، أحمد عزوز ، علي حبيش

جامعة البويرة (مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية) – الجزائر

Regulatory Mechanisms for the Integration of the Financial System and Islamic Banking in Algeria

Riadh Zelaci*, Ahmed Azzouz, Ali Habiche
University of Bouira - Algeria

تاريخ الاستلام: 2020/03/05 تاريخ القبول: 2020/06/19 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح مكونات المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية و متطلبات تحقيق منظومة مالية ومصرفية إسلامية متكاملة ،من خلال تبيان التكامل الوظيفي بين هذه المؤسسات و ضرورة الحاجة إلى بعضها البعض لإكمال دورها التنموي و تفادي لجوئها إلى المؤسسات الربوية ،مما يسهل تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن كل مؤسسة مكوّنة للمنظومة المالية و المصرفية الإسلامية تخصصت في الاهتمام بمجال معين لتتكامل فيما بينها من أجل بناء نظام مالي و مصرفي متطور ،فبعضها يسعى إلى تقديم المعلومات الكافية حول معايير ضبط العمل المصرفي الإسلامي، وبعضها تخصص في وضع الأحكام و الضوابط الشرعية ،ومنها ما يهدف إلى تعزيز خلق السيولة اللازمة وتسهيل تداول مختلف الأوراق المالية ،وبعضها يهدف إلى القيام بإعداد معايير التصنيف الائتماني لتعزيز الشفافية و الموضوعية و الافصاح ،و البعض الآخر تخصص في تأمين كل النشاطات التي تمارس من قبل المؤسسات السابقة وفق أسس مبنية على الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : مصرفية إسلامية ،منظومة مالية ،متطلبات تنظيمية للتكامل ،نظام مصرفي جزائري.

الترميز الاقتصادي (JEL): G21,G 24 ,G3O

Abstract:

The objective of this study is to clarify components of the Islamic financial and banking system and requirements for achieving an integrated Islamic financial and banking system, by showing functional complementarity between these institutions and the need for each other to complete their development role and avoid resorting to usurious institutions, which facilitates their handling of provisions Islamic Sharia.

The study concluded that each institution consisting of the Islamic financial and banking system specializes in caring for a specific field to complement each other in order to build an advanced financial and banking system, Some of them seek to provide sufficient information about the criteria for controlling Islamic banking, Some of them are specialized in setting Sharia rulings and regulations, Including what aims to enhance the creation of the necessary liquidity and facilitate the circulation of various securities, Some are aimed at preparing credit rating standards to enhance transparency, objectivity and disclosure, Others specialize in securing all activities carried out by previous institutions, according to principles based on Islamic Sharia.

Key words: Islamic Banking, financial system, Organizational requirements for integration, Algerian banking system.

Jel classification : G21,G 24 ,G3O

* رياض زلاسي: الإيميل: riadh_eco@yahoo.fr

I ـ تمهيد:

لتحقيق منظومة مالية ومصرفية متكاملة لابد من توفر بيئة اقتصادية و اجتماعية و قانونية و شرعية تعمل فيها بشكل يضمن تفاعل هذه المؤسسات فيما بينها حتى تكمل كل منها عمل ونشاط المؤسسة الأخرى، وتكون البديل و الضامن لتفعيل أدائها داخل المنظومة المالية و المصرفية ،غير أن الملاحظ في الواقع العملي والتطبيقي لتجربة الجزائر في تبني نظام مصرفي إسلامي أن هناك نقص كبير في عدد المؤسسات المكملة أو عدد المؤسسات الداعمة أو حتى عدد المصارف الإسلامية الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية ،وهذا يستدعي منا توضيح مهام ووظائف كل مؤسسة على حدى ،كما يجب توضيح الضرورة الملحة لتبني المؤسسات المكملة وإعادة إحياء نشاطها لما تشكله هذه الأخيرة من دور محوري في سبيل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،حيث أصبحت ضرورة لابد منها من أجل خلق نظام مصرفي و مالي متكامل الأطراف فلا يمكن مثلا لبنك إسلامي أن ينشط بعيداً عن تأمين منتجاته المصرفية لدى شركات التأمين التكافلي ،كما لا يمكنه العمل دون الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية التي تعود بالفائدة على المجتمع مثل جباية الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية، كما لا يمكن للبنك النشاط دون هيئات رقابة شرعية أو دون الاسترشاد بمعايير المحاسبة و المراجعة التي تصدر عن الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي.

وانطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه كل هيئة على حدى في دعم العمل المالي و المصرفي الإسلامي وكذا دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد تبرز معالم إشكالية البحث:

1. إشكالية الدراسة:

ما مدى أهمية تكامل منظومة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من أجل تطوير ودعم ونجاح العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر؟

2. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في تلبية رغبة شريحة مهمة في المجتمع الجزائري لإيجاد مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وكذا الاستجابة لرغبة صناع القرار في الجزائر في اللجوء للمالية الإسلامية لحل مشكل السيولة و إنعاش الاقتصاد الوطني ،عن طريق تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على استقطاب موارد مالية إضافية من خلال جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية ،كما يمكن توضيح أهمية البحث في النقاط التالية:

- توضيح الحاجة التي تستدعي من المصارف الإسلامية التكامل مع مؤسسات المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية.
- تبيان عوامل نجاح العلاقة الترابطية بين مؤسسات المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية.
- كما نهدف من خلال البحث إلى إيجاد تكامل مصرفي ومالي بين هذه المؤسسات لتعظيم المنافع والقدرة على المنافسة للمؤسسات المتكاملة من جهة وللاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

3. محاور الدراسة:

- مكونات المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية؛
- متطلبات تحقيق منظومة مالية ومصرفية إسلامية متكاملة؛
- التكامل الوظيفي بين مؤسسات المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية.

II- مكونات المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية:

نعني بالمنظومة المالية و المصرفية الإسلامية كل الهيئات و المؤسسات الداعمة و المكملة و المساعدة في دعم العمل المصرفي الإسلامي، سواء تلك المعلقة بالجانب المالي كالسوق المالي الإسلامي، وشركات التأمين التكافلي، ومؤسسة الوقف والزكاة، أو تلك المتعلقة بالجانب النقدي و المصرفي كالبنوك الإسلامية و النوافذ و الفروع الإسلامية و كل الهيئات الحكومية و غير الحكومية الداعمة و المرشدة لعمل المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية ،وهي موضحة في **الشكل رقم (1)** الذي يلخص مجمل الهيئات المكونة لهذه المنظومة.

1. البنوك الإسلامية:

في ظل متطلبات العصر الحديث أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة اقتصادية ومالية لكل مجتمع يرفض التعامل مع البنوك التقليدية ويرغب في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تحارب الاكتناز وتشجع الاستثمار الحقيقي من خلال تمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك باستعمال مختلف صيغ التمويل الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فالبنك الإسلامي هو مؤسسة وساطة مالية، تعمل على تجميع المدخرات وإعادة ضخها و توظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تجمع في نشاطها بين أعمال التمويل و الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية، وفق طرق و أساليب متوافقة مع ضوابط و أحكام الشريعة الإسلامية.

1 -1. البنوك الإسلامية العمومية والخاصة:

تعود فكرة إنشاء بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية إلى عام 1963م بمصر، حيث اقترح الدكتور أحمد عبد العزيز النجار صناديق ادخار لصغار الفلاحين تقوم بجمع المدخرات ثم إعادة توظيفها بصيغة المشاركة، بعدها تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع و صرف الزكاة و القرض الحسن، ثم تلتها محاولة مماثلة لإنشاء بنك إسلامي في باكستان، وفي عام 1974م تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية، ثم بنك دبي الإسلامي عام 1975م، كما تم إنشاء عام 1977م كل من بنك فيصل الإسلامي السوداني و بيت التمويل الكويتي. (سمحان، 2012، ص 43).

ومن الملاحظ أن البنوك الإسلامية شهدت انتشاراً وتوسعاً في جميع أنحاء العالم، حتى أصبحت البنوك التقليدية العالمية تنافس في عرض خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح فروع ونوافذ للعمل المصرفي الإسلامي، مما يؤكد صلاحية تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي و تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

- مع العلم أن الجزائر قد رخصت لبنكين إسلاميين تابعين للقطاع الخاص وهما بنك البركة الجزائري الذي تأسّس عام 1991م، وبنك السلام في عام 2008م، وللاطلاع حول وضعية الأداء العام للبنكيين من خلال القوائم المالية للميزانية السنوية لسنوات مختارة أنظر **الجدول رقم (1)**.

◆ **بنك البركة الجزائري:** تأسس بنك البركة في ماي عام 1991م، ويعتبر أول مصرف إسلامي برأس مال مختلط بين كل من مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56٪ وبنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة 44٪. وهو شركة مساهمة رأسمالها 10 مليار دج خاضعة لأحكام الأمر رقم 03/ 11 المؤرخ في 2003/8/26 المتعلق بالنقد و القرض. (بنك البركة، 2020).

◆ **مصرف السلام -الجزائر :** أنشأ مصرف السلام في سبتمبر عام 2008م، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، و يعتبر أحد فروع مصرف السلام الإماراتي، و هو بنك شمولي يهدف لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يقوم بتقديم خدمات و منتجات مصرفية مبتكرة مثل تمويل المشاريع الاستثمارية في مجال الاستغلال و الاستهلاك من خلال عدة صيغ منها (المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل...الخ)، كما يضمن تمويل المعاملات التجارية الدولية لتلبية حاجيات السوق من متعاملين و مستثمرين، كما يقوم بتقديم خدمات الاستثمار و الادخار (دفتر التوفير، بطاقة التوفير، حسابات الاستثمار.. الخ) (alsalamalgeria، 2020).

1 -2 النوافذ والفروع الإسلامية:

نعني بفتح أو إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية هو قيام المصرف التقليدي باختيار طريقة يمارس من خلالها العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية ،بحيث يتم الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى العمل المصرفي الإسلامي المبني على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة ،عن طريق توفير أدوات مالية إسلامية، أو فتح صناديق استثمارية إسلامية ،أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية ،أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (العطيات، 2009 ،ص 76).

ومن أجل توسيع انتشار المالية الإسلامية في الجزائر من خلال فتح نوافذ في البنوك التقليدية أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية،حيث تم إصدار في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 73) نظام رقم 18 - 02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018م ،يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية ،وقد حددت المادة (2) من النظام سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار) (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحة 20).

- مع العلم أن الجزائر عرفت فتح نافذة واحدة فقط في بنك الخليج AGB سنة 2009م ،وقد أفتتح بنك الخليج بالجزائر سنة 2003 من طرف ثلاث بنوك كبرى (بنك برقان ،البنك الأردني الكويتي ،البنك الدولي التونسي) تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة (KIPCO) ،حيث خصص بنك الخليج نافذة للخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية من خلال خدمة (proline) وتشمل بيع السلم وبيع المرابحة ،وخدمة (Leasing) متعلقة بالتمويل الإيجاري (AGB, 2020) .

2. صناديق الاستثمار الإسلامية:

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أحد أدوات الاستثمار الرائجة في السوق المالية الدولية، حيث شهدت هذه الصناديق تطوراً نتيجة تزايد عدد المستثمرين فيها، ولا تقتصر إدارة الصندوق على البنوك الإسلامية فحسب بل أصبحت تديرها شركات متخصصة، وتعد هذه الصناديق من أهم طرق استثمار مدخرات المسلمين بل من أحسن وسائل تحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين، وقد ظهرت صناديق الاستثمار الإسلامي استجابة لرغبة العديد من المستثمرين في التعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

وهي عبارة عن محافظ توضع فيها المدخرات البسيطة للأفراد والمستثمرين، حيث يتولى الصندوق استثمار هذه الأموال من خلال توزيعها على مختلف الأسهم والمحافظ وغيرها من أدوات الاستثمار، مما يجعل المستثمر مساهماً في جميع المحافظ المتنوعة وبالتالي يضمن توزيع المخاطر وتحقيق عائد مناسب. وتقسم الصناديق الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع:

2 -1 صناديق الأسهم الإسلاميّة: وفيها يتم توجيه أموال الصندوق المجمعة من المستثمرين نحو شراء أسهم الشركات التي تمتاز بقلة المخاطرة وبارتفاع العائد، حيث يلتزم مدير الصندوق بالضوابط الشرعية فيما يتعلق بشروط صحة البيع وطبيعة نشاط الشركة وتجنب الفوائد المصرفية (غدير، 2014 م، ص ص 13 -14).

2 -2 صناديق السلع: تختص هذه الصناديق في شراء السلع نقداً ثم بيعها بالأجل، مع ضرورة تقليل المخاطر الناتجة عن هذا الاستثمار، حيث يشترط أن يقتصر عمل الصندوق على السلع المباحة، مع عدم التعامل بالذهب و الفضة لحرمة التعامل بها آجلاً، كما تعمل صناديق السلع بصيغ متعدد كالمرابحة و السلم و البيع الآجل (نزيه، 2006، ص 109).

2 -3 صناديق التأجير: النشاط الأساسي لهذه الصناديق هو شراء الأصول الموّلدة للدخل (سكنات، عقارات، معدات، وسائل نقل) وتأجيرها لمدة طويلة، بحيث تبقى ملكية هذه الأصول للصندوق مقابل الحصول على دخل مستقر للمستثمرين في الصندوق كل حسب نسبة ملكيته، كما يمكن أن يتحول هذا التأجير إلى صيغة التأجير المنتهي بالتمليك (غدير، 2014 م، ص14).

- لا وجود لصناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية في الجزائر، ولا يوجد أي قانون لحد الآن ينظم عمل هذه الصناديق في البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

3. شركات التأمين التكافلي:

التأمين التكافلي هو تنظيم تعاقدي بين مجموعة من المشتركين، يلتزم كل منهم بدفع مبلغ مالي بقصد التبرع و التضامن لتعويض الأضرار التي قد تلحق بالمشتركين، حيث تقوم مؤسسة التأمين بإدارة صندوق المشتركين واستثمار الفائض التأميني مقابل عمولة معينة وفقاً لضوابط شرعية.

و هى نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجاً، فهى مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تحصل على الأموال من المؤمن لهم و عليهم ،لتعيد استثمارها فى مجالات تحافظ على هذه الاستثمارات فى ظل أدنى درجة من الخطر (محمد أحمد، 2005 ، ص ص 30 -38).

- وفي إطار سعي الجزائر لإصلاح منظومتها المصرفية والمالية الإسلامية كغيرها من الدول قامت بإنشاء شركة سلامة للتأمينات الجزائر (المعروفة سابقاً باسم البركة و الأمان للتأمين و إعادة التأمين) بموجب القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 الصادر عن وزارة المالية (salama، 2020). حيث تعتبر الشركة الوحيدة في السوق الجزائرية التي تعتمد التأمين التكافلي، وقد نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية فهي تملك حصة سوقية تفوق 3٪ من سوق التأمينات في الجزائر و التي توزع بين الشركات العمومية 74٪ و الخاصة 26٪ ،حيث تتوفر على 250 نقطة بيع عبر كامل التراب الوطني كما أنها تستحوذ على أكثر من 500 ألف زبون بين أفراد و شركات، و مؤسسات مصغرة...الخ (CNA، 2020).

4 - المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية العالمية بروز العديد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وقد انتشرت هذه المؤسسات بشكل واسع حتى صارت واقعا يفرض نفسه في توجيه وتحسين مصداقية المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية ،**ومن أهم** هذه المؤسسات في الوقت الحالي نذكر:

4 -1. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (Accounting and **A**uditing **O**rganization **f**or **I**slamic **F**inancial **I**nstitutions**):** تأسست "أيوفي" عام 1990م **بالجزائر**، و مقرها الرئيسي البحرين، وهي هيئة دولية غير ربحية تدعم المؤسسات المالية الإسلامية من خلال نشاطاتها المتنوعة أبرزها إصدار 100 معيار في مجالات المحاسبة و المراجعة و أخلاقيات العمل و الحوكمة ،بالإضافة إلى إصدارها عدة معايير الشرعية معتمدة من قبل البنوك المركزية و السلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو ارشادية، حيث تحظى الهيئة بدعم أكثر من 45 دولة من المؤسسات الأعضاء (المصارف المركزية، السلطات الرقابية، المؤسسات المالية، شركات المحاسبة و التدقيق، المكاتب القانونية)،حيث أن معايير الهيئة تطبق حاليا من طرف المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم خاصة تلك التي اعتمدت العمل المصرفي الإسلامي.

و تسعى الهيئة إلى تطوير الممارسات العملية للمحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية، عن طريق التدريب و عقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية ،وإعداد الأبحاث، حيث قامت الهيئة بإصدار خمسة أنواع من المعايير (معايير أخلاقية، معايير شرعية، معايير الحوكمة، معايير المحاسبة، معايير المراجعة)،بلغ مجموع الصادر منها حتى الآن 98 معيار مقسمة كما يلي: معيارين 2 أخلاقي ،58 معيار شرعيا ،7 معايير حوكمة ،26 معياراً محاسبياً ،5 معايير مراجعة (aaoifi، 2020).

4 -2. المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI (General **C**ouncil for **I**slamic **B**anks **a**nd **F**inancial **I**nstitutions**):** يمثل المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية الهيئة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم تأسس عام 2001م بمملكة البحرين، حيث يتبع منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، يهدف إلى التعريف بالخدمات المالية الإسلامية عن طريق نشر القواعد و المبادئ المتعلقة بها، كما يهدف إلى رعاية ودعم التعاون بين أعضاء المجلس من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك و المؤسسات المالية لمواجهة الصعوبات و التحديات المشتركة (CIBAFI، 2020).

و بلغ عدد أعضاء المجلس العام أكثر من 125 مؤسسة مالية ،موزعة على أكثر من 34 دولة حول العالم. (CIBAFI، تقرير النشاط للفترة 2015 - 2018،ص 6).

4 -3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (Islamic Financial Services Board):

يعتبر المجلس هيئة دولية مقرها بكوالالمبور، مهمتها وضع معايير الهيئات التنظيمية والرقابية التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (البنوك الإسلامية، السوق المالي، مؤسسات التأمين)، حيث تأسس في 3 نوفمبر عام 2002 م وبدأ نشاطه في 10 مارس عام 2003م، و يهدف المجلس إلى إصدار معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة، ويعتبر عمل المجلس مكملاً لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية و المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وكذا الاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى غاية جوان 2020 م، 187 عضوًا، يمثلون 79 سلطة تنظيمية ورقابية و 9 منظمات حكومية دولية و 99 منظمة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) يعملون في 57 دولة، و منذ إنشاء المجلس تم إصدار ثلاثين 30 معيارًا، ومبدءً إرشاديًا، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية (ifsb, 2020).

4 -4. السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM (International Islamic Financial Market):

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2002 بمملكة البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية التجارية الوطنية والدولية ،ويستضيفها مصرف البحرين المركزي في المنامة ،تشمل عدداً من الأعضاء المؤسسون للسوق المالية الإسلامية الدولية هم: مصرف البحرين المركزي ،بنك ماليزيا المركزي ،بنك السودان المركزي ،بنك إندونيسيا المركزي ،البنك الإسلامي للتنمية ،هيئة النقد في بروناي دار السلام.

مهمتها نشر وثائق مالية عملية وتأكيدات المنتجات جاهزة للاستخدام على مستوى العالم متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تقوم بنشر تقارير الصكوك السنوية، من أجل خلق وعي بالصناعة المالية الإسلامية وتبادل المعرفة الفنية عن معايير السوق المالية الإسلامية الدولية (iifm، 2020).

4 -5. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني IIRA (Islamic International Rating Agency):

أنشئت عام 2006م و مقرها في البحرين، حيث قام بتأسيس الوكالة عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني لدعم التمويل الإسلامي كما تصورها البنك الإسلامي للتنمية باعتبارها أحد المساهمين البارزين، وهي متخصصة في تصنيف المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، تقوم بأعمال البحوث و التحليل والتقييم المتعلقة بالأسهم و الأوراق المالية و الصكوك الإسلامية، كما تقدم الوكالة نوعين من التصنيف: التصنيف الائتماني لإيضاح مدى القوة و الملاءة المالية للمصرف الإسلامي و منتجاته ،و التصنيف الشرعي لإيضاح مدى موافقة المصرف الإسلامي ومنتجاته للمتطلبات الشرعية و التزامه بتوجيهات هيئته الشرعية (iira، 2020).

4 -6. المركز الإسلامي الدولي للصلح و التحكيم IICRA (International Islamic Center for Reconciliation and Arbitration): تأسس المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم بتاريخ 5 أفريل 2005م و بدأ نشاطة فعلياً عام 2007م، مقره الإمارات العربية المتحدة، أنشأ من طرف البنك الإسلامي للتنمية و المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يوفر قائمة من المحكمين والخبراء المتخصصين بأحكام

الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، كما يقدم المركز عدة خدمات في الجانب القانوني و الشرعي لدعم الصناعة المالية، وقد حضر الجمعية التأسيسية للمركز أكثر من سبعين (70) من ممثلي المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول العربية والإسلامية الأعضاء في المؤسسات الإسلامية.

و يعد المركز الآن أحد أهم مؤسسات دعم الصناعة المالية الإسلامية والذراع القانوني لها، مشكلا بذلك المنصة الدولية المثالية المتخصصة في فض النزعات المصرفية والمالية والتجارية بما لا يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء عبر الصلح والتحكيم المؤسسي ،و وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة دوليّا (iicra، 2020).

4 -7. المعهد الإسلامي للبحوث و التدريبIRTI (Islamic Research and Training Institute): أنشئ المعهد عام 1981، و المعهد الإسلامي للبحث والتدريب (IRTI) هو عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) المسؤولة عن إنشاء المعرفة ونشرها في الاقتصاد والتمويل الإسلامي ،وتشجيع استخدام التمويل الإسلامي للمساهمة في التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية(عدد الأعضاء حالياً 56 دولة). يقوم بتقديم حلول مبتكرة قائمة على المعرفة لتحديات التنمية التي تواجه الدول الأعضاء وفقًا لمبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي ،كما يقوم بتوفير التعلم وبناء القدرات للبلدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ،و يقدم أحدث الأبحاث وتعزيز رأس المال البشري وتوفير خدمات المعلومات لدعم تطوير الصناعة المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم (الموقع الإلكتروني للمعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، 2020).

5 - المؤسسات المكملة للمنظومة المالية الإسلامية:

بالإضافة إلى الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي السابقة الذكر، هناك هيئات ومؤسسات لا تقل أهمية عن باقي الهيئات المشكلة و المكونة للمنظومة المالية و المصرفية الإسلامية ،نظراً لأنها تكمل عمل المنظومة ككل بشكل يساعد في تطويرها و تنميتها.

5 -1. مؤسسة الوقف:

يعبر الوقف عن القطاع الثالث الخيري والتطوعي، فالوقف هو "حبس المال عن التصرف فيه، والتصدق اللازم بالمنفعة مع انتقال ملكية العين الموقوفة إلى الموقوف عليهم ملكا لا يبيح لهم التصرف المطلق فيه" (محمد مصطفى، 1982، الصفحة 302).

حيث يمكن استثمار و تنمية الموارد الوقفية في عدة مجالات اقتصادية و مالية، ويتوقف ذلك على حسب طبيعة المال الموقوف نقدياً أو عينياً، مع ضرورة احترام الضوابط الشرعية والمعايير الاستثمارية الملائمة، و يمكن تقسيم هذه المجالات إلى المجموعات المبينة في **الشكل رقم (2)**.

- يتم تسيير الأملاك الوقفية الجزائرية من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف و هي الجهة المخول لها إدارة الوقف العام، بموجب قانون رقم 10/91، المؤرخ في 1991/04/27م، المتضمن قانون الأوقاف الجزائرية المتمم والمعدل، الجريدة الرسمية عدد 21 ، الصادرة بتاريخ 8 مايو 1991م.

5 -2. مؤسسة الزكاة:

هنالك أساليب متعددة لتحصيل الزكاة وتوزيعها ابتكرتها المجتمعات الإسلامية، وعلى هذا الأساس نجد من الدول الإسلامية من اتخذت أسلوب الجباية القائم على الإلزام بدفع الزكاة إلى الدولة، في حين نجد دولا أخرى اعتمدت التنظيم التطوعي للزكاة في حالة عدم قيام الدولة بدورها الكامل في تحصيل الزكاة و توزيعها، قامت فيها مؤسسات تطوعية بهذه المهمة كالجمعيات الخيرية و البنوك الإسلامية مما جعل عملية جمع وتحصيل الزكاة تتخذ شكلا مؤسسيا آخر لاعتبارات فرضتها والبيئة القانونية والاجتماعية التي يتعامل فيها، كما نجد تنظيم أخر يعتمد على التوزيع الذاتي للزكاة دون اللجوء إلى أيّ هيئات حكومية أو غير حكومية ، و **الشكل رقم (3)** يوضح كل النماذج المؤسسة لإدارة الزكاة.

وقد قامت الجزائر على غرار الدول العربية بإنشاء صندوق الزكاة سنة 2003م و هو هيئة حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية ،يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل الزكاة من خلال فروعه المتواجدة عبر الولايات، حيث يقوم الصندوق بتوزيعها على مصارفها الشرعية، وقد تم تخصيص صندوق لاستثمار أموال الزكاة و هو عبارة عن حساب بنكي مفتوح لدى بنك البركة الجزائري ويتولى بنك البركة إدارته وتسييره بالتنسيق والتشاور مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تصب فيه كل ولاية النسب المخصصة للاستثمار من الزكاة ، وتصرف أمواله إلا للمستحقين للزكاة استثمارا وفق إجراءات معينة (كمال، 2004،ص ص 1 -6).

5 -3. السوق المالي الإسلامي:

السوق المالي الإسلامي هو "السوق التي يمكن أن تتداول فيها الأدوات المالية من الأسهم ،والصكوك الإسلامية ومختلف المنتجات المالية على الوجه الذي تجيزه الشريعة الإسلامية" (كمال، 2005، الصفحة 2)، حيث تعود فكرة إنشاء سوق مالي إسلامي إلى الدكتور سامي حمود في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1984م، وكان الهدف من إنشاء سوق مالية إسلامية هو ضمان تسويق منتجات المصارف الإسلامية لتأمين السيولة اللازمة لها، كما تساعد السوق المالية الإسلامية على حماية الأموال واستثمارها وتنميتها والمحافظة على استقرار النظام الاقتصادي للعالم الإسلامي، مما يحقق التنمية الاقتصادية ويحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية لدول الغرب.

III ـ متطلبات تحقيق منظومة مالية ومصرفية إسلامية متكاملة:

نحاول من خلال هذا المحور توضيح متطلبات تجسيد الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية ،خاصة و أن بنك الجزائر قام بإصدار قانون رقم 18/ 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م و المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية ،و بالنظر إلى عديد العقبات التي تقف عائقاً دون تجسيد المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، الأمر الذي يوجب توضيح المتطلبات القانونية و الشرعية و التشغيلية وغيرها لنجاح مشروع المالية الإسلامية في الجزائر ،و **الشكل رقم (4)** يلخص مجمل المتطلبات اللازمة لإرساء و تطوير الصيرفة الإسلامية.

1. توفير الإرادة السياسية:

ترجع أسباب تأخر تفعيل دور المالية الإسلامية في الحياة الاقتصادية الجزائرية ،إلى غياب الإرادة السياسية لتحريك هذه المنظومة المالية الفعالة في الحياة الاقتصادية ،فعلى الرغم من أن الجزائر سمحت لبنكين إسلاميين لدخول السوق المصرفي الجزائري (بنك البركة ومصرف السلام)، كما أبدت رغبتها في توسيع انتشار العمل المصرفي الإسلامي من خلال الترخيص للبنوك العمومية لممارسة الصيرفة الإسلامية عن طريق إصدار قانون ينظم عملية فتح شبابيك أو نوافذ للمعاملات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذه التنظيمات و القوانين غير كافية خاصة في ظل غياب الإطار القانوني و التشريعي المستقل و الخاص بعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعيداً عن البيئة القانونية التي تحكم البنوك التقليدية.

2. نشر الثقافة المالية الإسلامية:

إن نشر الوعي المالي والثقافة المالية الإسلامية يعتبران من ضرورات الاشتمال المالي في المجتمع، فمن خلال نشر الوعي الصحيح على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المتوفرة يمكن تعزيز استخدام المواطن لهذه الخدمات على الشكل الأمثل والآمن، كما يمكن تعزيز العادات الذكية لإدارة الممتلكات الشخصية والادخار واتخاذ القرارات السليمة. وفي الوقت الذي يتقاطع فيه هذا المحور مع الخدمات البنكية التقليدية، فإنه يتقاطع مع المحاور الأخرى مثل التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال نشر الوعي على المؤسسات والخدمات المتوفرة في هذين المحورين، وكيفية الاستفادة الذكية والآمنة من هذه الخدمات ،وبناء الثقة بين المنظومة المالية الإسلامية و المجتمع.

3. تكوين العنصر البشري المتخصص:

حيث يساهم تأهيل العنصر البشري المتخصص في العمل المصرفي الإسلامي في معالجة الخلل الذي قد يصيب البنوك الإسلامية، لذا يجب تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لممارسة العمل بالمصارف الإسلامية، و يكون هذا من خلال إنشاء مركز تعليم وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية من أجل تخريج إطارات مؤهلة، أو عن طريق فتح تخصصات المالية الإسلامية على مستوى الدكتوراه كما هو موجود في بعض جامعات الوطن، أو من خلال إنشاء المعهد العالي للمالية الإسلامية بالجزائر (بوشرمة، 2010، الصفحة 313).

4. سن النصوص القانونية والتنظيمية:

وذلك من خلال القيام بتعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الإسلامية وإصدار قانون منفصل خاص بتنظيم الصيرفة الإسلامية، بالرغم من أن بنك الجزائر فضّل اللجوء إلى إصدار نظام منفصل حدد من خلاله صيغة المنتجات التي يمكن للبنوك تقديمها وهي سبعة منتجات مالية إسلامية "المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة ،الاستصناع ،السلم ،الودائع في حسابات الاستثمار ،إلا أن هذه التعليمة غير كافية و لا تؤسس لإقامة منظومة مالية و مصرفية متكاملة (بوزيدي، 2018، الصفحة 3).

5. إنشاء هيئة رقابة شرعية:

من خلال إنشاء الهيئة الشرعية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى أو وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البت في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية ،إضافة إلى اشتراط الحصول على رخصة من البنك

المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات (صالحي، 2014، ص ص 6 -10)،تراقب هذه الهيئة الشرعية عمل البنوك الإسلامية الموجودة أو حتى البنوك التقليدية العامة والخاصة التي ترغب في فتح نوافذ و شبابيك للمصرفية الإسلامية، حتى تتمكن من أداء دورها المتمثل في تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التي تسهم في التنمية الاقتصادية.

6. تفعيل دور المؤسسات المكملة:

من خلال إحياء دور مؤسسة الوقف والزكاة وإنشاء مؤسسات تعنى بالتأمين التكافلي والبحث عن سبل تطوير وخلق سوق مالي، لما لهذه المؤسسات من إمكانية توفير وطرح مالية إسلامية كالصكوك الإسلامية مثلا تدعم من خلالها تطوير المنظومة المالية و المصرفية و خلق بيئة متكاملة، هذا إلى جانب المنتجات المالية التي توفرها البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

7. ضرورة الامتثال بمعايير الهيئات الداعمة:

يتضمن مفهوم الامتثال في المؤسسات المالية الإسلامية مستويين، الأول يشمل معايير الهيئات الخارجية التي تفرضها المؤسسات الرقابية والإشراقية مثل معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،و المجامع والهيئات الدولية والمحلية المتخصصة في تنظيم إدارة المالية الإسلامية ،و المفهوم الثاني هو الامتثال لهيئات الرقابة و الإشراف الداخلية من قبل المؤسسة المالية نفسها لتطبيق الامتثال للمعايير المفروضة من الهيئات الخارجية، خاصة أحكام الهيئات الشرعية ،مع العلم أن عدم الامتثال لمعايير الهيئات الداخلية و الخارجية يعرض المؤسسة المالية لغرامات و عقوبات قد تكون سبباً في حدوث خسائر مالية.

IV. التكامل الوظيفي بين مؤسسات المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية:

يمكن توضيح التكامل الوظيفي بين البنوك الإسلامية من جهة ومؤسسات المنظومة المالية من جهة أخرى من خلال عرض الترابط الذي يمكن أن ينشأ بين هذه المؤسسات.

1 . العلاقة بين السوق المالي الإسلامي والبنك الإسلامي:

- توظيف فائض السيولة لدى البنوك في السوق المالي الإسلامي خاصة في حالة عدم وجود منافذ استثمارية كافية بقدر السيولة الفائضة.
- الحصول على السيولة اللازمة عند الحاجة من السوق المالي (عن طريق الأسهم).
- حل مشكل السيولة في حال عدم تعامل البنك الإسلامي مع البنك المركزي كمقرض أخير وما يفرضه هذا الأخير من سعر فائدة يحرم التعامل به.
- فتح رأس مال المصرف الإسلامي للاكتتاب عبر تقسيمه إلى أسهم وطرحه للجمهور في السوق المالي الإسلامي.
- يلجأ البنك الإسلامي إلى السوق المالي الإسلامي خاصة عند قيامه بتأسيس المشروعات أو الشركات من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام (مثل شركات التأجير التمويلي).
- كما يعتبر السوق المالي الإسلامي مكان ملائم لتداول منتجات صناديق الاستثمار التابعة للبنك الإسلامي، مما يسمح بتوفير السيولة الملائمة لأصحابها.

2 . **العلاقة بين صناديق الاستثمار الإسلامية والبنك الإسلامي:**

- تنشأ صناديق الاستثمار الإسلامية داخل البنوك الإسلامية و تسيّر وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية.
- استثمار البنك في شهادات الاستثمار القابلة للتداول وفقاً لنظام المضاربة الشرعية لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- توظيف المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية، عادة تكون صناديق الاستثمار.

3 . **العلاقة بين مؤسسة التأمين التكافلي والبنك الإسلامي:**

- حاجة المصارف الإسلامية إلى تأمين منتجاتها ومشاريعها لدى شركات التأمين التكافلي المتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- حاجة شركات التأمين التكافلي إلى توظيف الفائض التأميني لدى البنوك الإسلامية بمختلف الصيغ، من خلال الاشتراك في بعض المشاريع الاستثمارية.

4. **العلاقة بين مؤسسة الوقف والبنك الإسلامي:**

- توظيف الموارد الوقفية النقدية في مجالات الاستثمار المربحة لدى البنك الإسلامي، حيث يمكن لمؤسسة الوقف توظيف مواردها العينية أو النقدية لدى البنك الإسلامي في مختلف أشكال وصيغ الاستثمار الإسلامي، كالمضاربة والمشاركة وغيرها، حيث يحصل كلا الطرفين البنك ومؤسسة الوقف على عوائد مالية تعود بالنفع على الجانبين.

5 . **العلاقة بين مؤسسة الزكاة والبنك الإسلامي:**

- يمكن للبنك الإسلامي إنشاء صندوق للزكاة ينفق أمواله على المصارف الشرعية، ويستفيد البنك من مصرف العاملين عليها باعتباره مكلف بجباية الزكاة وتوزيعها.
- يمكن استثمار أموال الزكاة في بعض صيغ الاستثمار المعمول بها في البنك الإسلامي كالمشاركة والمضاربة بشروط وضوابط محددة يجب الالتزام بها.

V. الخلاصة:

لنجاح المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية في الجزائر لابد من تقريب آلية التكامل بين هيئات هذه المنظومة نظراً لضرورة تحقيق الحاجات المتبادلة بينهم ،فنجد أن البنك الإسلامي يلجأ حتما إلى السوق المالي الإسلامي أو إلى صناديق الاستثمار لتغطية مشكل نقص السيولة أو لتصريف و استثمار السيولة الزائدة ،كما يلجأ إلى مؤسسة التأمين التكافلي لتغطية مختلف الأضرار لناجمة عن استثماراته ،كما يجب على البنوك الإسلامية أن تقوم بدورها الاجتماعي من خلال إنشاء صندوق الزكاة و استثمار أمواله لصالح الفقراء ،كما أنها تحتاج لإدارة و تسيير الأموال الوقفية بما يعود بالفائدة لمؤسسة الوقف و البنك على حد سواء.

كما يمكن استنتاج أن كل مؤسسة مكونة للمنظومة المالية والمصرفية الإسلامية تخصصت في الاهتمام بمجال معين لتتكامل فيما بينها من أجل بناء نظام مالي ومصرفي متطور ،فبعضها يسعى إلى تقديم المعلومات الكافية حول معايير ضبط العمل المصرفي الإسلامي، وبعضها تخصص في وضع الأحكام و الضوابط الشرعية

التي يجب اتباعها في تنفيذ مختلف الأنشطة المصرفية ،ومنها ما يهدف إلى تعزيز خلق السيولة اللازمة للمؤسسات الإسلامية الناشطة ،وتسهيل تداول مختلف الأوراق المالية و الصكوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبعضها يهدف إلى القيام بإعداد معايير التصنيف الائتماني لتعزيز الشفافية و الموضوعية و الإفصاح حتى تمكن المستثمرين من الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة ،و البعض الآخر تخصص في تأمين كل النشاطات التي تمارس من قبل المؤسسات السابقة وفق أسس مبنية على الشريعة الإسلامية ،ومنها ما تكفل بالجانب الاجتماعي من خلال تنمية و استثمار أمواله و ممتلكاته لصالح الفئات الهشة في المجتمع.

وفي ضوء تشخيص الوضع الحالي للخدمات المصرفية الإسلامية نلاحظ أن البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر تناسب عمل المصارف التقليدية وليس المصارف الإسلامية، وتعتبر بيئة طاردة للعمل المصرفي الإسلامي أو المؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء، وعليه **يُوصي** الباحثون بما يلي:

- إن هذا التنظيم الجديد (فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية) قد يساهم في جذب عدد كبير من المتعاملين الراغبين في المعاملات المالية الإسلامية.
- الواضح أن شركة سلامة الجزائر للتأمينات تعمل وفق بيئة ذات قوانين تأمين تقليدية، لذا لابد من إعادة النظر في قانون التأمينات مع الأخذ بعين الاعتبار شركات التأمين التكافلي وجانبها الشرعي مما يسمح لها بممارسة نشاطها بشكل يتماشى مع التشريعات السائدة وكذا مع مبادئ الشريعة الإسلامية في آن واحد.
- ضرورة تأهيل وتدريب العاملين بالمصارف الإسلامية عن طريق الاستفادة من الخبرات و الدعم الذي تقدمه الهيئات والمؤسسات المالية العالمية التي تشرف على العمل المصرفي الإسلامي خاصة تلك المتخصصة في مجال التدريب والتطوير والتحديث والابتكار.
- نشر المزيد من الوعي والثقافة المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بالمصرفية الإسلامية من خلال تكثيف المؤتمرات والندوات والمحاضرات لشرح الفكر المصرفي الإسلامي والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، خاصة توضيح طبيعة عملها من الناحية الشرعية.
- ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية في كل مصرف للمراقبة الدقيقة على الأنشطة والمهام الخاصة بالمصرف، مع وجوب الاهتمام بالتنمية البشرية للعاملين بالمصارف الإسلامية من حيث القيم والأخلاق والسلوك والمعرفة والفهم السليم بالمقاصد المنشودة من إنشاء المصارف الإسلامية.
- الإسراع في تحرير نشاط البنوك الإسلامية عن طريق تعديل التشريعات الخاصة بعمل البنوك الخاصة في الجزائر، واستصدار تشريع خاص وتعليمات منظمة تختص بعمل المصارف الإسلامية.

ـ الإحالات والمراجع:

شحاتة حسين محمد أحمد (2005)، "**الوجيز في مشروعية التأمين و أنواعه**"، المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر.

شلبي محمد مصطفى.(1982)، "**أحكام الوصايا والأوقاف**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة. بيروت.

مبروك نزيه، (2006) "**صناديق الاستثمار بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي**" ، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية.

محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. (2012) "**المصارف الإسلامية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة ،عمان.

يزن خلف سالم العطيات (2009)، "**تحول المصارف الإسلامية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**"، دار النفائس، الأردن.

أحمد خليل غدير (2014)، "**تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية**"، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية 6 -7 أوت 2014م، الجامعة الأردنية: كلية الشريعة - قسم المصارف الإسلامية، الأردن، (ص ص 14، 13).

حطاب كمال (2005)،" **نحو سوق مالية إسلامية**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ،السعودية، (ص 2).

رزيق كمال (2004)، "**صندوق الزكاة الجزائري**"، ندوة الجوانب المالية و الإدارية والتسويقية لمؤسسات الزكاة خلال الفترة 6 - 10 نوفمبر 2004م، (ص ص 1 -6). لبنان.

سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة (2010)، "**متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر**" مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة ،الجزائر، ص 313. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/774

صالح صالحي(2014)، "**مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار و الهندسة المالية يومي 5، 6 ماي 2014م، جامعة سطيف، (ص ص 6 -10).

محمد بوجلال ،كمال بوزيدي. (2018). "**الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر**". يوم دراسي حول " الصيرفة الإسلامية " الواقع والآفاق يوم 4 أبريل 2018م، المنظم من طرف اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر. (ص 3).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2018م). **نظام رقم 18-02، المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018م**، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، (العدد 73)، الجزائر، (ص 20).

aaoifi. الموقع الالكتروني **لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**. 01 01، 2020، http://aaoifi.com

AGB. الموقع الإلكتروني **لبنك الخليج** -الجزائر . 03 01، 2020، https://www.agb.dz

CIBAFI.. الموقع الإلكتروني **للمجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية** (01 01، 2020). https://www.cibafi.org

CIBAFI. (2018). **تقرير النشاط للفترة 2015 - 2018** ، ص 6. المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية. البحرين

CNA. الموقع الإلكتروني **للمجلس الوطني للتأمينات**. 03 01، 2020، https://www.cna.dz

ifsb. الموقع الالكتروني **لمجلس الخدمات المالية الإسلامية**. 05 01، 2020، https://www.ifsb.org

iicra. **المركز الإسلامي الدولي للصلح و التحكيم**. 09 01، 2020، https://www.iicra.com

iifm. الموقع الالكتروني **للسوق المالية الدولية** . 06 01، 2020، https://www.iifm.net

iira. **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني**. 07 01، 2020، http://iirating.com

irti. الموقع الإلكتروني **للمعهد الاسلامي للبحوث و التدريب**. 10 01، 2020، https://irti.org

salama. الموقع الإلكتروني **لشركة سلامة للتأمينات الجزائر**. 03 01، 2020، http://www.salama-assurances.dz

بنك البركةالجزائري. الموقع الالكتروني **لبنك البركة الجزائري**. 02 01، 2020، www.albaraka.com

مصرف السلام -الجزائر ،الموقع الالكتروني **لمصرف السلام**. (08 06، 2020). www.alsalamalgeria.com

-Referrals and references:

Mabrouk Nazih, (2006) **"Investment Funds between the Islamic Economics and postural Economics",** Dar Al Fikr University, Alexandria.

Mahmoud Hussein Al-Wadi, Hussein Mohammad Samhan. (2012) **"Islamic Banks"**, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Fourth Edition, Amman.

Shalabi Mohammad Mustapha. (1982), "**Provisions of Wills and wakf**", University House for Printing and Publishing, Fourth Edition. Beirut.

Shehata Hussein Mohammad Ahmad (2005), "**Acronym in the legality of Insurance and Its Types**", The Modern University Office, Alexandria Egypt.

Yazan Khalaf Salem Al-Attiyat (2009), "**Islamic banking transformation to Work in Accordance with the Provisions of Islamic Sharia**", Dar Al-Nafaes, Jordan.

Ahmed Khalil Ghadeer (2014), "**Development and Creation of Investment Funds Compliant with Islamic Sharia**", The First International Conference on Islamic Finance and Banking, 6-7 August 2014, University of Jordan - Department of Islamic Banking, Jordan, (pp. 13,14).

Hattab Kamel (2005), **"Towards an Islamic Financial Market"**, the Third International Conference on Islamic Economics, Um Al-Qura University, Saudi Arabia, (p. 2).

Mohamed Boujelal, Kamel Bouzidi. (2018). "**The Sharia and Legal Foundations of Islamic Banks in Algeria",** A study day on "Islamic Banking", Reality and Prospects, 4 April 2018, organized by the Finance and Budget Committee of the National People's Assembly, Algeria, (P. 3).

Rezig Kamel (2004), "**Algerian Zakat Fund**", seminar on the financial, administrative and marketing aspects of zakat institutions , 6-10 November 2004 (p 1-6), Lebanon.

Salah Salhi (2014), **"The project of establishing the largest area to localize the islamic financial industry in Algeria, with a volume of 150 billion dollars in the horizons of 2024"** presented to the International Conference on Products and Applications of Innovation and Financial Engineering, 5-6 May 2014, University of Setif, (p 6-10).

Slimane Nasser, Abdel-Hamid Boucharma (2010), "**Requirements for the development of Islamic banking in Algeria**," El-Bahith Review, Issue 7, University of Ouargla, Algeria, p. 313, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/774

Aaoifi , **Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions**, on line: http://aaoifi.com (visited: 01.01.2020).

Official Journal of the Algerian Republic. (2018). **Regulation No. 18-02, dated 4 November 2018**, includes the rules for conducting banking operations related to participatory banking by banks and financial institutions (No. 73), Algeria, (p. 20).

AGB , **Gulf Bank-Algeria,** on line : https://www.agb.dz (visited: 03.01.2020).

Al Baraka, **Al Baraka Bank Algeria,** on line: www.albaraka.com (visited: 02.01.2020).

Al Salam, **Al Salam Bank Algeria,** on line: alsalamalgeria.com (visited: 08.01.2020).

CIBAFI (2018) ,**Annual report** 2015-2018, General Council for Islamic Banks and Financial Institutions, Bahrain, p 6.

CIBAFI, **General Council for Islamic Banks and Financial Institutions**, on line : https://www.cibafi.org (visited: 01.01.2020).

CNA , **The National Insurance Board,** on line : https://www.cna.dz (visited: 03.01.2020).

IFSB, **Islamic Financial Services Board**, on line https://www.ifsb.org (visited: 05.01.2020).

IICRA, **international Islamic Center for Reconciliation and Arbitration**, on line https://www.iicra.com (visited: 09.01.2020).

IIfm, **International Islamic Financial Market**, on line: https://www.iifm.net (visited: 05.01.2020).

IIRA, **Islamic International Rating Agency**, on line: http://iirating.com (visited: 07.01.2020).

IRTI, **Islamic Research and Training Institute**, on line: https://irti.org (visited: 10.01.2020).

Salama, **Salama Algeria Insurance**, on line: http://www.salama-assurances.dz (visited: 03.01.2020).

الملاحق:

الجدول (1): وضعية الأداء العام لمصرف السلام -الجزائر، وبنك البركة الجزائري للفترة (2012 -2018)

وضعية الأداء العام لمصرف السلام -الجزائر			الوحدة: مليون دج			
السنوات	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	التمويلات المباشرة	ودائع عملاء	العائد على السهم	الناتج الصافي
2012	32783	11350	20212	24858	223,9	1120
2014	36309	14000	22548	32500	276,66	1383
2016	53104	15381	29377	34512	216,01	1080
2018	110109	17305	75340	85431	483,60	2418
وضعية الأداء العام لبنك البركة الجزائري			الوحدة: مليون دج			
السنوات	الموجودات	حقوق الملكية	التمويلات	الودائع	الدخل التشغيلي	الناتج الصافي
2012	150 788	22 111	57 891	116 514	8 286	4190
2014	162 773	23 810	80 887	131 177	7 473	4306
2016	210 344	24 312	110 711	170 137	8 539	3984
2018	270 996	27 429	156 460	223 995	11 850	5167

المصدر: مصرف السلام، تقارير النشاط السنوي، للفترة 2012 -2018 م، بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوي، للفترة 2012 -2018 م.

الشكل (1) : الهيئات المكونة للمنظومة المالية و المصرفية الإسلامية

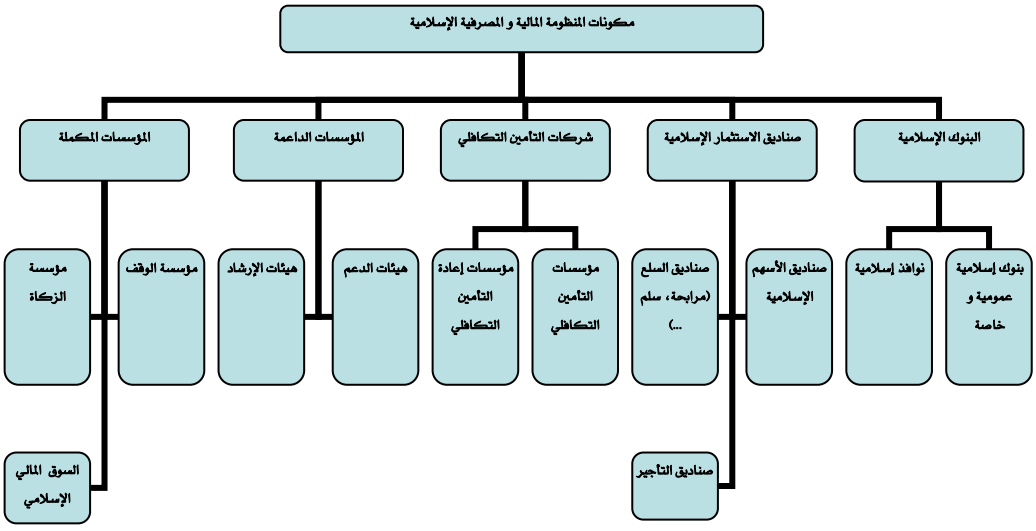

المصدر: من إعداد الباحثين.

الشكل (2): مجالات مناسبة لاستثمار أموال الوقف

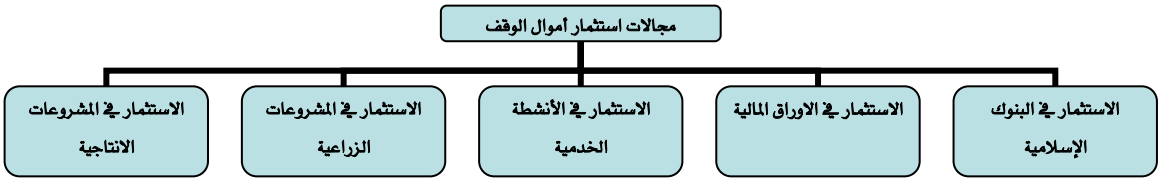

المصدر: حسين حسين شحاتة ، استثمار أموال الوقف، بحث مقدم إلى" منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول"، الكويت 11 -13 أكتوبر2003 م، ص 12.

الشكل (3): نماذج مؤسسية لإدارة الزكاة

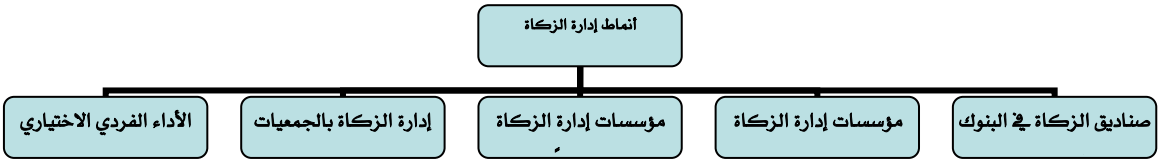

المصدر: عزوز أحمد، آلية الزكاة والوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015م، ص ص 11، 13.

الشكل (4): متطلبات تطوير منظومة مالية ومصرفية إسلامية متكاملة

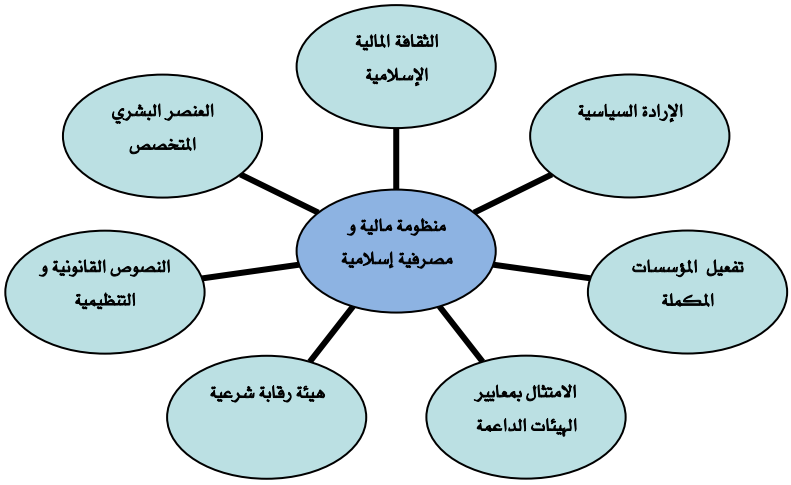

المصدر: من إعداد الباحثين.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رياض زلاسي، أحمد عزوز، علي حبيش. (2020). **الآليات التنظيمية لتكامل المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية بالجزائر**، **مجلة رؤى اقتصادية**، 10(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 287 -302.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category